اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

اسعار المواد الغذائية

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
بيض المائدة	طبقة ٣٠ بيضة	٣٥٠٠
زيت نباتي تركي	عبوة لتر	١٦٥٠
لحم البقر	١ كغم	٦٥٠٠
لحم الغنم	١ كغم	٦٥٠٠
لحم الدجاج المستورد	١ كغم	٢٥٠٠
لحم الدجاج المحلي	١ كغم	٣٠٠٠
معجون طماطة ايراني	علبة ١ كغم	١٥٠٠

التوجهات الاقتصادية للقوائم السياسية المتنافسة

محمد شريف

منذ انطلاق الحملات الانتخابية للكيانات السياسية الداخلة في العملية الانتخابية والبرامج السياسية المعلنة، تكاد ان تشترك في نغمة تبشيرية مكررة، تكتنفها الوعود في معالجة القضايا الملحة التي يعاني منها الإنسان العراقي، وفي مقدمة تلك الوعود التي لا يخلو منها برنامج سياسي معلن - توفير الأمن والقضاء على الفساد الإداري ومحاربة البطالة ودعم البطاقة التموينية - ويتعدى الامر في بعض منها الى حد التبشير بتطوير القطاعات الصناعية والزراعية وبناء الملاعب الرياضية وما الى ذلك.. ولغة التبشير هذه لغة جميلة، الا انها تتجاهل بقصد ا ومن دون قصد، الأزمة الكبيرة والشاملة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وكأن هذه القوائم الائتلافية تمتلك العصا السحرية لانتشال الاقتصاد العراقي المتردي من واقع الكارثة التي لحقت به جراء تداعيات الحروب والحصار وما جرته الحرب الاخيرة من تدمير شامل للمتبقي من ركائز البنى التحتية التي دمرتها السياسة الاقتصادية للنظام المباد.. فالعقلانية في طرح الوعود الاصلاحية غائبة عن خطاب اغلب البرامج السياسية المطروحة في الساحة الدعائية وبدلاً من استخدام لغة تكتسب ملامح العمل الجاد على مخارج للازمة، نجد الوعود وكأنها لا تدرك واقع الكارثة الاقتصادية وحجم المديونية، فضلاً عن الوضع الدولي الجديد بما في ذلك الآثار المتزايدة للعولمة الاقتصادية، وهذه العوامل ستجعل من محاولات النهوض بالاقتصاد العراقي، واعادة اعمار البلاد مسألة مرتبطة بالاستعانة برؤوس الأموال الخارجية وتوفير اجواء مناسبة لاجتذابها، كي تسهم في تطوير القاعدة الانتاجية وتحديث الاقتصاد.. وقد سعت الحكومة الحالية بهذا الاتجاه عندما التقى وفد من الخبراء العراقيين مع ممثلي مجموعة الدول الثماني، وممثلي الدول المانحة على هامش اجتماعات نادي باريس الأخيرة.. وكان الرد ببساطة، هو ربط قضية المديونية والاستثمار في العراق باصلاحات اقتصادية تقوم بها الحكومة العراقية.. والمقصود بهذه الاصلاحات اولاً، هو التأسيس لاقتصاد السوق ورفع يد الحكومة عن دعم القطاعات الخدمية والبطاقة التموينية، فحاولت الحكومة الحالية ايجاد مخرج لهذه الاشتراطات فيما يتعلق بالقضايا الملحة التي لها مساس بحياة المواطن البسيط في هذه المرحلة، فطرحت جملة افكار على لسان متحدثها الرسمي الدكتور ليث كبة خلال مؤتمر صحفي في حينه ومن بين هذه الافكار مثلاً، ما يتعلق بالبطاقة التموينية أذ اعلن الدكتور كبة عن امكانية ان يتم حجب البطاقة التموينية عن العوائل الميسورة على حد قوله، ولم تتم الاشارة الى الآليات التي من خلالها سيتم تحديد الخط الفاصل ما بين العوائل الميسورة عن غير الميسورة، وهل ان هذه التخريجة مقنعة للدول المانحة التي وضعت شرط الاصلاح الاقتصادي .. اما فيما يتعلق بالقطاعات الخدمية، فان قطاع الكهرباء مثلاً المرتبط بالدولة، ملزم برفع قيمة وحدة الاستهلاك بالمقاربة مع قيمة وحدة الاستهلاك في تلك البلدان ، وهذا الامر لا ينسجم مع واقع القدرة الشرائية الحالية للعائلة العراقية.. فكان الحل على وفق رؤية الحكومة الحالية، بان تبقى الدولة داعمة لوحدات الاستهلاك في حدها الادنى للعائلة العراقية البسيطة، وما يتعداها يحتسب باقيام وحدة الاستهلاك في تلك البلدان، وعلى ما يبدو ان تلك الافكار لم تجد طريقها للقبول والموافقة من قبل الدول المانحة، وان الكرة بانتظار ملعب الحكومة الجديدة، والقوائم الكبيرة المتنافسة في الحملة الانتخابية ربما تعي حقيقة الازمة الشاملة للاقتصاد العراقي والاختلالات العميقة التي خلفتها الفترة الماضية، وهي مطالبة أكثر من غيرها بالكشف عن توجهاتها امام المشروع الاقتصادي - الليبرالي الذي جاءت به أمريكا الى العراق، وهذا المشروع يدعو لان تقترن عملية اعادة الاعمار باجراء تغيير هيكلي في الاقتصاد لتحويله من اقتصاد دولة قائم على التخطيط المركزي وهيمنة قطاع الدولة وادارة بيروقراطية طفيلية الى اقتصاد سوق، دون وجود ما يؤسس لواقع المنافسة في هذا السوق المنفلت الذي سيؤدي وبالضرورة الى اضمحلال تدريجي للمتبقي من الطاقات الانتاجية المحلية لاسيما في قطاعي الصناعة والزراعة، امام غزو السلع المستوردة بما يتعارض مع ما تبشر به بعض القوائم الانتخابية في برامجها السياسية .. وعلى ما يبدو ان هذا المشروع بات امراً واقعاً وشرطاً لازماً للديمقراطية السياسية وصنواً لها كما يدعي بعضهم، والاهم من ذلك فهو شرط لتخفيف عبء المديونية الخارجية الثقيل والحصول على معونة الدول والمؤسسات الأممية للبدء باعادة الاعمار.. والذي يتبادر الى الذهن هو ان الوضع الامني المتردي، قد يكون وراء عدم الإعلان عن التوجهات الاقتصادية للقوائم الانتخابية المتنافسة، باعتبار ان ما يشغل المواطن الان هو الامان قبل كل شيء، وان ليس هنالك ما يشير الى التأثير على الناخب جراء اعلان التوجهات الاقتصادية، بينما يشير تسارع الأحداث الى تفاؤل في زوال شبح الإرهاب والى ضرورة معرفة الشارع العراقي لتوجهات ممثليه في رؤية المستقبل الاقتصادي لهذا البلد، وهل هنالك من يتبنى وضع ضوابط لسوق منفلتة قادمة؟ قد تلتهم المستقبل الاقتصادي لابناء ارض السواد.. فجميعنا يتذكر ما حدث ابان مجلس الحكم السابق، عندما قدم الحاكم المدني بول بريمر مشروع الخصخصة والاستثمار للمجلس ، فباركه بعضهم باعتباره البداية في عملية اعادة الاعمار، وراح هذا ينبري في وسائل الإعلام متحدثاً عن محاسن هذا المشروع ويدافع عنه، وعندها حاولت قوى اليسار في مجلس الحكم شرح خطورة تبني هذا المشروع في هذه المرحلة، وتصدت له من خلال ايجاد نص قانوني تتضمنه لوائح وقوانين الأمم المتحدة، واتفاقات جنيف مفاده - لا يجوز تغيير الملكية في بلد تحت الاحتلال.

الاستثمارات بسورية لم تتضرر بالوضع السياسي الضاغط

دمشق / الوكالات

قالت سوريا إن الاستثمارات الأجنبية فيها لم تتضرر بتحقيق الأمم المتحدة في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

وأكد عبد الله الدردري نائب رئيس الوزراء السوري أثناء زيارة لماليزيا أنه لم يلاحظ أي آثار سلبية لتحقيقات الأمم المتحدة والمناخ السياسي المحيط بسوريا على الاستثمارات المباشرة في البلاد.

وأوضح أنه على عكس ذلك زاد التزام المستثمرين العرب والمسلمين بسبب الجدل الدائر. وتابع أنه من المتوقع أن تعلن الحكومة عن استثمارات عربية جديدة قدرها مليار دولار في سوريا في الفترة من الآن وحتى نهاية العام.

وقال الدردري إن سوريا تجتذب المزيد من رأس المال الأجنبي مع سعيها لتحرير اقتصادها مشيرا إلى استثمارات قدرها ستة مليارات دولار في القطاع الخاص في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٠٥، وأضاف أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثلت ٣٠٪ من هذا المبلغ.

وأضاف الدردري أن عام ٢٠٠٥ كان نقطة تحول في مجال الاستثمارات الخاصة بعد عقود من الاقتصاد الموجه مركزيا والأنشطة التي يهيمن عليها القطاع العام.

وعرض إقامة منطقة صناعية تتمتع بحوافز ضريبية للأعمال الماليزية في سوريا واقترح أن يواكب ذلك إقامة منطقة صناعية للشركات السورية في ماليزيا.

وقدرت سوريا أنها قد تحتاج إلى ما بين ستة وثمانية مليارات دولار من الاستثمارات الخاصة سنويا لتحقيق معدل النمو المستهدف البالغ ٥٪ سنويا في الأعوام الخمسة المقبلة.

دعوة وزارة المالية الى تخصيص بناية الشرطة القديمة لمتضرري حريق الشورجة

بغداد / كريم الحمداني

طالبت رابطة التجار والصناعيين العراقيين وزارة المالية بتخصيص بناية مديرية الشرطة القديمة في شارع الجمهورية لتعويض متضرري حريق سوق الشورجة.

وقال رئيس الرابطة زهير ياسين سعد "للحدث الاقتصادي" انه تمت مفاتحة وزارة المالية لهذا الغرض مع تعهد الرابطة باعادة ترميم البناية وتأهيلها، وجعلها سوقاً ومخازن تخصص لتعويض المتضررين من التجار والكسبة، وأكد ان الرابطة بانتظار الموافقات الأصولية بعد مفاتحة وزارة المالية مجلس الوزراء حول هذا الموضوع، قائلاً اما بالنسبة لمتضرري حريق سوق حي العامل الشعبي فان فرع بغداد التابع للرابطة تبرع بمبلغ خمسة ملايين دينار دعماً لاعادة اعمار ما تضرر من السوق من خلال توفير المواد الانشائية والطابوق مجاناً وعن النشاطات الاخرى اشار الى ان الرابطة قدمت دراسة متكاملة لمشروع إنشاء اسواق ونصب اكشاك بشكل نظامي ووفق اسلوب عصري وحضاري يحافظ على نظافة المدن وانهاء التجاوزات على الشوارع والارصفة الى امانة بغداد.

واضاف: لكننا فوجئنا باجراءات الامانة الروتينية، والمشروع مركون لديها كما ان هناك مشروعاً آخر قدمته الرابطة للأمانة حول إنشاء معامل انتاجية للنفايات في بغداد تتضمن فكرة عن المعمل المراد استيراده من بريطانيا حيث وثقناه بالاقراص المدمجة والصور التي توضح كيفية تشغيله في عزل النفايات كالبلاستيك والالمنيوم والكارتون والنايلون بما يعيد تصنيفها والاستفادة منها بدل اتلافها، علماً ان هذه المعامل تستخدمها دول العالم بما فيها دول الخليج العربي، ولكن امانة بغداد بدل ان تحتضن هذا المشروع المهم تعاملت معه كسابقه باللامبالاة بحجة عدم توفر تخصيصات مالية كافية لمثل هذه المشاريع مع العلم ان جهات دولية خصصت "٤٠" مليون دولار لاعمال النظافة لهذا العام فقط كذلك "٣٠" مليون دولار خصصتها اليابان للغرض ذاته عدا مساعدات المنظمات الإنسانية.

وبين ان رابطة التجار والصناعيين العراقيين تتهيأ لاقامة معرض دولي عن اعمار العراق في العاصمة اللبنانية بيروت في الربع الأول من العام المقبل بمشاركة نحو "٥٠٠" شركة متخصصة عالمية للمساهمة في الاعمار وايجاد فرص عمل للعاطلين، فضلاً عن المشاركة بمعارض دولية اقيمت في الاردن ولبنان وطهران والمانيا واسبانيا ومصر والسعودية، اسفرت عن توقيع بروتوكولات مع غرفة تجارة مصر ومؤسسة العنود السعودية وغرفة تجارة طهران تضمنت التعاون المشترك واقامة المعارض التجارية والصناعية وتسويق السلع والبضائع بين الأسواق العربية والتوكيلات التجارية والصناعية وتبادل الخبرات.

وعن دور الرابطة في معالجة سياسة اغراق السوق المحلية بالبضائع والسلع الأجنبية ؟

أوضح ان الرابطة قدمت دراسة للمسؤولين عن الشأن الاقتصادي في الوزارات المختصة تضمنت رؤى وافكاراً عملية لمعالجة هذه الظاهرة المؤثرة على الصناعة الوطنية وصحة المواطن، والحلول المناسبة لها من خلال وضع ضوابط استيرادية وكمركية ومواصفات تصنيفية وسيطرة نوعية.

ارتفاع أسعار السيارات وليد قرار منع استيرادها

بغداد / كاظم موسى

من يتابع مجريات الامور يلاحظ غلبة طابع التخبط والعشوائية على كم غير قليل من القرارات التي تصدر عن تلك المؤسسة أو اخرى. وكان اخر تلك القرارات فريداً من نوعه في تاريخ القرارات الا وهو منع استيراد السيارات بشكل فلكي فمن يرد استيراد سيارة حديثة فعليه شراء سيارة قديمة ليتمكن من نيل المراد بواسطة تسقيط القديمة وبذلك ارتفعت أسعار السيارات القديمة والحديثة.

لم يميز القرار بين الاستيراد والاستيراد للسيارات والاستيراد الشخصي فلا يوجد قانون أو قرار في بلدان العالم المتمدن ا والمتخلف يمنع الاستيراد الشخصي ولكن تعليمات استيراد السيارات في اغلب دول الاقليم تضع حاجز عدم جواز مرور (٥) سنوات على تاريخ الصنع اما فيما يتعلق بالعراق فالامر مختلف تماماً فالسوق العراقية تفتقر الى ما يماثلها في اسواق الدول المجاورة والاسباب معلومة فلم تمر دول الاقليم بما مر بالعراق من مصاعب ومن ضمن ذلك موضوعة استيراد السيارات اذ لا يزال العراق البلد الافقر في عدد السيارات بالقياس الى دول الاقليم اما اذا ما ا ردنا المقارنة بالدول المتقدمة فالامر مختلف تماماً فعلى سبيل المثال يوجد في شوارع اميركا (٤٠٠) مليون سيارة ما يعني سيارة ونصف السيارة لكل امريكي وذلك ما لاطاقة لنا به.

اما ما يثار عن الازدحامات والاختناقات المرورية فلا علاقة له باعداد السيارات وانما السبب الرئيسي يعود الى قلة الشوارع واغلاق الكم الاكبر منها فلو كانت هناك شبكة شوارع حديثة لضاعت فيها اعداد السيارات، اما انعكاس القرار من جانب ايقاع الأضرار بالاقتصاد فيحدد وفق الفروقات المالية الكبيرة التي ستضاف على الاسعار مما يولد اعباء اضافية على الاقتصاد المحلي الذي يعاني الركود والبطالة الى جانب تحمل الشريحة الواسعة في المجتمع (شريحة الفقراء) انعكاسات ذلك القرار على شكل ارتفاع اجور النقل بسبب ارتفاع أسعار السيارات وذلك سينسحب على مجمل خدمات النقل بما فيها خدمات نقل البضائع والمواد الغذائية والتي ترتفع أسعارها باستمرار الى جانب ضغوط مضافة على شريحة الكسبة الذين يكسبون قوت عوائلهم من الاشتغال كسائقي سيارات اجرة بسبب انعدام فرص العمل وتوقف قطاعات اقتصادية كبيرة عن الانتاج كقطاع الصناعة مما الجأ كم كبير من المواطنين الى امتهان العمل بسياراتهم (سواق اجرة) . فهل بامكان هؤلاء الناس شراء سيارتين في وقت واحد سيارة حديثة وأخرى قديمة لغرض التسقيط؟

كان من الاوفق ايجاد ضوابط تساهم في دعم النشاط الاقتصادي المحلي عن طريق التمييز بين استيراد السيارات المخصصة للنقل العام وسيارات الاجرة كأن تكون من موديل ١٩٩٥ فما فوق والسيارات المخصصة للاستعمال الشخصي كأن تكون وفق موديلات سنة ٢٠٠٠ فصاعدا بدلاً عن قرار غير مدروس يلحق ضرراً كبيراً بالاغلبية الفقيرة وكذلك بالنشاط الاقتصادي اليومي الذي يصب في تدوير عجلة الاقتصاد المحلي.

في أكبر طرح بالبورصة

المصرية للاتصالات تطرح اكتتابا على خمس أسهمها

القاهرة / وكالات

قالت الحكومة المصرية إن الاكتتاب على الطرح الأولي العام لأسهم الشركة المصرية للاتصالات الحكومية سيبدأ مطلع الشهر المقبل. وستطرح حصة تبلغ ٢٠٪ من الأسهم تشمل ٣٤٠ مليون سهم.

وقالت وزارة الاتصالات المصرية إن السعر الأقصى للاكتتاب في أسهم الشركة سيكون ١٤,٨٠ جنيها (٢,٥٧ دولار) للسهم الواحد بالنسبة لصغار المستثمرين. وسيسمح للمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار بشراء ١٥ مليون سهم كحد أقصى. وللأفراد بشراء عشرة آلاف سهم كحد أقصى. وتعرض الحكومة ١٧٠ مليون سهم لصغار المستثمرين ومثلها للمؤسسات الاستثمارية. وتوقع خبراء ومحللون اقتصاديون مصريون أن يسهم طرح هذه الحصة من الأسهم في جذب أكثر من ٢٠ مليار جنيه إلى البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة. وأكد هؤلاء المحللون أن هذا يمثل أكبر طرح في تاريخ سوق الأوراق المالية المصرية، وهو ما سيجعل الإقبال عليه منقطع النظير خاصة مع قوة أداء الشركة ومركزها المالي المتميز.

يذكر أن المصرية للاتصالات هي شركة الاتصالات الأرضية الوحيدة في البلاد.